الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي نور بشير البيض
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

اسم ولقب الأستاذ: الأعرج داودي

الرتبة: أستاذ محاضر " أ "

عنوان المطبوعة

سند بيداغوجي في مقياس المشرق العربي (1914-1516)

التخصص: تاريخ عام

المستوى: السنة الثالثة ليسانس

السداسي: الخامس

الموسم الجامعي:

1447-1446هـ/2025-2026م

محاور المقياس

- **ظهور الدولة العثمانية**
- **أوضاع المشرق العربي قبيل الفتح العثماني**
- **الفتح العثماني للمشرق العربي**
- **طبيعة الحكم العثماني في المشرق العربي**

. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المشرق العربي خلال العهد العثماني

1_ظهور الدولة العثمانية

شهد الشرق الإسلامي ضعفا وانحطاطا على كافة الأصعدة، ولم يسلم أحد من وحشية المغول، وأصاب الحضارة الإسلامية ضرر كبير جراء همجية المغول، التي لم يسلم منها العلماء وحتى المكتبات وخزائن الكتب، وساد الخوف والرعب في نفوس المسلمين، إلا أن من سُنَة الله ورحمته، ظهور قوى إسلامية أعادت للأمة مجدها، ووضعت حدا للطغيان المغولي والمسيحي والشيعي، فظهرت عدة دول من رحم هذه المأساة، كالدولة العثمانية التي نحن بصدد دراستها، وتقديم معلومات معرفية عن كيفية نشأتها وظهورها.

الحديث عن نشأة الدولة العثمانية يقودنا إلى عرض معلومات تتعلق بقبيلة كايي وزعيمها عثمان، والأمر يعود إلى انتقال هذه القبيلة من الشرق تدريجيا نحو الغرب بسبب هجمات المغول المتكررة، والبحث عن مراعي خصبة لمواشيهم، ومحاولة إيجاد وطن يضمن لهم الاستقرار والأمن. انطلاقا من ذلك، تناولت العديد من المصادر والدراسات حياة عثمان وقبيلة كايي. ويبدو أن ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808هـ/1406م)، على الرغم من موسوعة تاريخه، إلا أنه لم تكن لديه معلومات دقيقة ووافية عن عثمان وقبيلته، ولا عن نسبه، حيث عمد إلى الترجيح فقط، ونسبه إلى الأمير علي بك من بني جق[1]. أما شجرة النسب التي تداولها العديد من الباحثين، هي على النحو الآتي: عثمان بن أرطغرل بن كندر ألب بن قايا ألب بن كوك ألب بن صارقوق ألب بن قايي ألب. وتجدر الإشارة إلى أن قبيلته، هي إحدى قبائل أوغز البالغ عددها 24 قبيلة، وآباؤه وأجداده من سلالة الأمراء[2]. ونحيطكم علما، أن قبيلة كايي اجتازت نهر جيحون، مثلها مثل باقي قبائل الأوغز وقبائل الترك عموما، وانتقلت بعد ذلك إلى بلاد فارس واستقرت بخرسان على أطراف مرو، ونظرا لكثرة هجمات المغول، انتقلت بعد ذلك إلى أذربيجان وشرق الأناضول[3].

قبيلة كايي تنقلت بحثا عن المراعي، وهربا من هجمات المغول من منطقة إلى أخرى، وكان غندوز ألب رئيس القبيلة، له من الأولاد خمسة، وهم سونغور، وتكين، وغوندوغدو، وأرطغرل، ودوندار. فلما مات والدهم اختلفوا، حيث اتفق كل من سونغور، وتِكين، وغوندوغدو عل الرجوع إلى موطن أبائهم، أما أرطغرل فاتجه برفقة

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 5، دار الفكر، بيروت، 2000، ص 634، 635

[2] يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود، المجلد 1، مؤسسة فيصل، تركيا، 1988، ص 83

[3] أحمد شيمشيرغيل، سلسلة تاريخ بني عثمان، ج 1، ترجمة مهتاب محمد، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص 12

أخيه دوندار مع حوالي أربعمائة خيمة من كايي، الذين رغبوا في المسير معه إلى عمق الأناضول. فلما صعد أرطغرل رفقة أربعمائة من فرسانه هضبة حتى شاهدوا معركة حامية بين المغول والمسلمين، ولم يكن يدري أنهم السلاجقة وعلى رأسهم السلطان علاء الدين كيقباد. وكان المغول منتصرون، وعلى وشك القضاء على السلاجقة، إلا أن أرطغرل دون تردد أمر بالهجوم، وأظهر شجاعة لا نظير لها، وقلب كفة المعركة لصالح السلاجقة، وحققوا نصرا كبيرا؛ ولهذا أقطع السلطان السلجوقي أرضا على الحدود مع بيزنطة لعثمان وقبيلته[1].

حسب ما ورد في روايات أخرى، أعطت أخبارا مغايرة تماما، مفادها أن قبيلة كايي كان رئيسها سليمان شاه، الذي نزل بقبيلته في صحاري أرمينية سنة 621هـ/1200م، واستقر هناك سبع سنوات، خلالها وقعت الحرب بين الخوارزميين وسلاجقة الروم. فلما اشتدت المعركة بين الفريقين، انضم سليمان شاه بفرسانه للقتال إلى جانب السلطان علاء الدين السلجوقي ضد الجيش الخوارزمي، وأظهر شجاعة كبيرة، فأكرمه السلطان. وفي عام 628هـ/1207م، قرر سليمان شاه الانتقال مع قبيلته كايي إلى عربستان، إلا أنه غرق أثناء اجتيازه نهر الفرات. وكان لسليمان شاه أربعة أبناء، وهم سنقور تكين، وكون طوغدي، وأرطغرل، ودوندر. فلما مات سليمان شاه غرقا، قرر كلا من سنقور تكين وكون طوغدي الرجوع إلى الشرق موطن أجدادهم، أما أرطغرل ودوندر فضلا ملازمة السلطان علاء الدين ودعمه في قتال أعدائه. وقد انقسمت قبيلة كايي، حيث ذهب قسم منها إلى الشرق، وسار قسم آخر مع أرطغرل نحو الغرب ودخل الأناضول، ونظرا لشجاعة أرطغرل وفرسانه والانتصارات التي حققها إلى جانب السلاجقة، كافأه السلطان علاء الدين السلجوقي بأن أقطعه بلاد سكود واسكي شهر[2].

كان رؤساء قبائل تركية قد أسست إمارات على الحدود مع بيزنطة، وذلك بموافقة دولة سلاجقة الروم وعاصمتها قونية. أما قبيلة كايي وزعيمها أرطغرل، أشارت بعض الدراسات إلى نزوله نواحي بلاد قره جه داغ، ثم انتقاله إلى بلاد سكود ودومانيج بالقرب من وأسكيشهر[3]. وقد دعا أرطغرل إلى الجهاد ضد البيزنطيين، وبفضل الشجاعة التي اشتهر بها مع فرسانه والفتوحات التي حققها، انضمت إليه القبائل التركية الوافدة على الأناضول، كما انضم إليه المجاهدون من شتى القبائل، ولقب

---

[1] المرجع نفسه، ص 9، 10، 11

[2] عزتلو يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 31

[3] سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار)، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص 84

بالغازي لكثرة غزواته، وقد تمكن في ظرف خمسين سنة أن تضم إمارته كل من سوغت، وبوزيوك، ودومانج، ويارمجة، وأسكيشهر، واتخذ من سوغت قاعدة لإمارته[1].

وقد استمر أرطغرل في جهاده وتوسيع مساحة إمارته، حتى مات ودفن في سوغت، وخلفه ابنه أرطغرل الذي سار على سيرة أبيه، حيث تمكن من الاستيلاء على قره جه حصار سنة 687هـ/1288م، واتخذها قاعدة لإمارته. وفي سنة 699هـ/1300م، بعث السلطان السلجوقي علاء الدين كيكباد الثالث إلى عثمان بك علامات السلطنة كالطبل، والعلم أو الراية، وشارة الرأس، وصار عثمان رسميا أمير مقاطعة حدودية، وأكبر منزلة من جميع أمراء المقاطعات الحدودية[2]. وفي هذه السنة، انقرضت دولة سلاجقة الروم بعد مقتل آخر سلاطينها، فاستغل عثمان ذلك، وأعلن عن الاستقلال واستقر بمدينة قره حصار وسماها بادشاه، وحصن مدينة يكي شهر واتخذها مركزا له[3]. وفي سنة 700هـ/1301م، فرض عثمان الحصار على مدينة إزنيق، وكانت تسمى من قبل نيقية العاصمة السابقة لبيزنطة، ولما بلغ الخبر الإمبراطور البيزنطي بعث بجيش يقدر بحوالي ألفي جندي، ودارت معركة بالقرب من بافيون، انتصر فيها عثمان بك، وأدى هذا الانتصار الساحق إلى انضمام الكثير من المجاهدين والغزاة إلى جيش عثمان بك، ورفع من طموحه في التوسع، فاستولى على قلاع وحصون بيزنطة في المناطق الحدودية[4].

وكان عثمان قد اهتم بتنظيم إمارته وترتيب إدارتها، وبنى قلعة حصينة أسماها نزغان لحصار مدينة إزنيق، كما ذكرنا سابقا، وفي سنة 707هـ/1308م، بلغه أن حاكم بروسه عقد مؤامرة مع حكام القلاع المجاورة للغدر به، فهاجم القلاع وقتل وسبى وعنم، وقتل حاكم قلعة كستل. وكان عثمان يخطط للاستيلاء على مدينة بورصة من أكبر وأهم مدن بيزنطة واتخاذها عاصمة، وبذلك أعد جيشا كبيرا بقيادة ابنه أورخان لغزوها سنة 726هـ/1326م، فسار إليها أورخان وحاصرها ثم دخلها عنوة، وأمر بعدم تعرض سكانها لأي أذى، فأمنهم على أنفسهم وأموالهم ثم بلغه أن أباه عثمان يستدعيه، فلما عاد وجده على فراش الموت فأوصاه، ومات عثمان بعد أن أسس دولة عظيمة في الأناضول على حدود بيزنطة[5]. ويبدو أن أورخان أول من اتخذ علامة الملك، حيث إنه

---

[1] يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 87

[2] المرجع نفسه، ص 91

[3] عزتلو يوسف بك آصاف، المصدر السابق، ص 34

[4] خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 15

[5] عزتلو يوسف بك آصاف، المصدر السابق، ص 34

بعد اتخاذ بورصه عاصمة الدولة العثمانية، ضرب سكة فضية باسمه عام 727هـ/1327م، كما أنه أسس مدرسة إزنيق، وفي سنة 741هـ/1340م، قام ببناء سوق تجاري ضخم مغطى في بورصة، وبذلك قامت أعظم دولة بالأناضول[1].

خلاصة القول، إن الدولة العثمانية التي نشأت من مأساة الاضطهاد المغولي، وظهرت في بادئ الأمر كإمارة صغيرة، على أقصى الحدود البيزنطية، محاطة بالأخطار من كل الجهات، فقدر لها أن تبني قوة عسكرية، من عمادها قبيلة كايي، والقبائل التركية المتحالفة معها، أو التي اختارت البيعة والانضمام إلى اللواء العثماني. وقد شاء القدر، أن الإمارة تحولت إلى دولة ثم إمبراطورية، فرضت حكمها على مساحة واسعة من أوربا وآسيا وإفريقيا، ودخل المشرق العربي ضمن أملاكها، وبذلك شهد تحولا حضاريا عبر فترات مختلفة من العصر الحديث والمعاصر.

[1] خليل اينالجيك، المرجع السابق، ص 17

2_أوضاع المشرق العربي قبيل الفتح العثماني

تعرض الشرق الإسلامي لحملات عسكرية مغولية همجية، حيث ارتكب المغول مجازر مروعة في حق المسلمين، وأدت سياستهم البربرية إلى تراجع الحضارة الإسلامية. فلما تمكن المغول من القضاء على الخوارزميين، والاستيلاء بعد فترة على العراق ومدينة بغداد، وسقطت الخلافة العباسية، صار العراق تحت حكم الدولة الإلخانية التي أسسها هولاكو، والتي حاولت ضم بلاد الشام. وقد تعاقب على حكم العراق، والشام، ومصر، والحجاز، واليمن، العديد من الدول. ونحاول في هذه الدراسة، تقديم معلومات وافية عن أوضاع بلاد المشرق العربي قبيل الحكم العثماني.

نتطرق في هذه الدراسة، إلى القوى السياسية التي أخضعت بلاد المشرق العربي، والتي كان لها أثر عميق على كافة الأصعدة، ونبدأ ذلك من الغزو المغولي، الذي تمكن من إسقاط الخلافة العباسية، وأدخل العراق في ظل حكم الإلخانيين، وجعل بلاد الشام مسرحا للصراع بين الدولة الإلخانية ودولة المماليك، ثم تعاقب الدول على حكم المشرق العربي. نقول، إن السلطان جلال الدين الخوارزمي، استمر في المقاومة رغم سقوط عاصمة دولته، والأقاليم التابعة لها في الشرق، واستمر في التنقل من منطقة إلى أخرى، إلا أنه قتل على يد أحد الأكراد بجبال ميافارقين سنة 628هـ/1232م، وذلك أن الكردي أراد الانتقام لمقتل أخيه على يد الخوارزميين بمدينة أخلاط[1].

وفيما يخص المغول، فقد استولوا بعد ذلك على كافة البلاد وعاثوا فيها فسادا، وصار هولاكو الخطر الأكبر على بلاد المسلمين وبالأخص عاصمة الخلافة الإسلامية، حيث حاصر كيتو بوغا نويان قلاع وحصون الملاحدة في شهر جمادى الآخرة سنة 650هـ/، ثم إن هولاكو اتجه على رأس الجيش وحاصر قلعة ألموت، واستولى عليها وخربها سنة 654هـ/، وأخضع خورشاه أمير الشيعة الباطنية الإسماعيلية، ثم اتجه هولاكو إلى همذان سنة 655هـ/1258م، وبعد ذلك اتجه إلى الدينور في شهر ربيع الآخر من نفس السنة، ثم عاد إلى همذان، وكان هدفه بغداد عاصمة الخلافة العباسية[2].

كان هولاكو طامعا في الاستيلاء على بغداد، والقضاء على الخلافة العباسية، وبعد إخضاع الشرق الإسلامي بأكمله وإزالة العقبات، والاستيلاء على مناطق عدة من بلاد الروم، وضع هولاكو نصب عينيه بغداد عاصمة الخلافة، فسار إلى الدينور سنة

---

[1] عباس إقبال، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة عبد الوهاب علّوب، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2000، ص 139-163

[2] رشيد الدين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ، تاريخ المغول الإلخانيون، المجلد الثاني، الجزء الأول، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960، ص 248-267

655هـ/1258م، ثم عاد إلى همذان، وقرر التفاوض مع الخليفة العباسي المستعصم بالله (640-656هـ/1242-1258م)، وترددت الرسل بين الطرفين[1]. أما فيما يخص الخلافة العباسية، كان سبب ضعف قوتها، ومقتل خليفتها وسكان عاصمتها ودمار حضارتها، يعود إلى خيانة مؤيد الدين محمد بن أحمد العلقمي وزير الخليفة (ت 656هـ/1258م). أما سبب خيانة الوزير ابن العلقمي، ترجع إلى عدة دوافع، نذكر أهم رواية في ذلك، أن الوزير ابن العلقمي كان شيعيا، فقويت شوكة الشيعة بفضله، وتطاولوا على السُنة، وتجرأ الشيعة بالكرخ على الهجوم على السُنة، فوقعت الفتنة بينهم. وقد رد على ذلك، الخليفة وابنه أبو بكر وركن الدولة الدوادار قائد الجيش، فنهبت بيوت الشيعة بالكرخ، وكان لذلك وقع شديد على الوزير ابن العلقمي، الذي امتلأ قلبه بالحقد على الخليفة، وبدأ يخطط لجلب المغول نحو بغداد، والقضاء على الخلافة[2].

الوزير ابن العلقمي شرع في خطوات الانتقام والسعي للقضاء على الخلافة، حيث سارع إلى الاتصال بهولاكو، وأقنع الخليفة بضرورة تقليص عدد الجند وتحجج في ذلك بنقص المال وعدم القدرة على دفع رواتب الجند، ورغم معارضة القائد الدواندار، إلا أن الخليفة عمل بمشورة وزيره، فتراجع عدد الجيش وضعفت الهمم، وضاعف الضرائب على العامة فاحتجوا واضطربت الأوضاع، واستغل ذلك العيارون والدّعار والمفسدون وعاثوا فسادا ونهبا، وبذلك حقق الوزير هدفه في خلق الفوضى والاضطرابات، وإضعاف الجيش حتى يكون غير قادر على التصدي للمغول. وفي الوقت الذي كان فيه الوزير ابن العلقمي يطمئن الخليفة بأن المغول ليس هدفهم بغداد وهم بعيدون عن غزوها، كان يراسل هولاكو ويحرضه على غزو بغداد وقتل الخليفة، ويرشده إلى عوراتها، ويقترح عليه خطة للقضاء على الخلافة والاستيلاء على بغداد. فلما بلغ مراده، وزحف هولاكو على بغداد ووقعت معركة غير متكافئة، ثبت فيها الجيش العباسي، وأظهر الدوادار شجاعة وصبر وإقدام، ولم يقتل حتى أثخن فيهم قتلا[3].

وكان استشهاد القائد الدوادار، وقلة جند بغداد حافزا لتنفيذ آخر خطوات مؤامرته الدنيئة، حيث أقنع الخليفة أنه إذا خرج وتفاوض بنفسه مع هولاكو سيبقيه على الخلافة، وأشار عليه بأخذ الأمراء والنبلاء والقادة وأهل بيته، ففعل، وما كان على هولاكو إلا أنه قبض على الخليفة، وأمر بقتل الجميع، ثم أمر أن يقتل الخليفة المستعصم بالله ضربا بالعمد ووطأً بالأقدام، وذلك راجع إلى أن المنجمين حذروه من إراقة دمه النبيلة؛ لأنه من أهل البيت، ولذلك اختار هذه الطريقة في قتله، ثم دخل بغداد، فكثر فيها القتل

---

[1] المصدر نفسه، ص 267

[2] ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج 3، ص 662

[3] المصدر نفسه، ص 662، 663

والسلب والنهب، ولم يسلم منهم لا طفل ولا امرأة ولا شيخ، وقد رجحت إحدى الروايات بأن عدد القتلى بلغ ألف ألف وستمائة ألف، وخربت دار الخلافة ونهبت، وخربت خزائن الكتب وأحرقت، وألقيت الكتب بنهر دجلة، وبذلك سقطت الخلافة العباسية سنة 656هـ/1258م[1].

تجدر الإشارة إلى أن هولاكو حين زحف بجيش عظيم، كان طامحا لإنشاء دولة عظيمة تمتد من نهر جيحون إلى مصر، يحكمها وفقا لقوانين جنكيز خان، وبموافقة أخيه الإمبراطور منكو قاآن، واتضح ذلك من خلال ما قاله منكو قاآن لأخيه هولاكو:" وحافظ على تقاليد جنكيز حان وقوانينه، في الكليات والجزئيات، وخص كل من يطيع أوامرك ويتجنب نواهيك، في الرقعة الممتدة من جيحون حتى أقاصي بلاد مصر-بلطفك وبأنواع عطفك وإنعامك. أما من يعصيك، فأغرقه في الذلة والمهانة مع نسائه وأبنائه وأقاربه، وبكل ما يتعلق به ..."[2]. النص المذكور، لا يعبر عن وصية قدمها إمبراطور المغول لأخيه فقط، بل إنها تتجاوز ذلك، حيث نعتقد أن لها بُعدان. البعد الأول، يعطي صورة عن تقديم أرض شاسعة لهولاكو لإقامة دولته، التي يرغب أن تمتد من نهر جيحون شرقا إلى مصر غربا، وبذلك تشمل العراق وبلاد الشام ومصر من المشرق العربي. أما البعد الثاني، وضع قوانين ونظم الحكم والتدبير في تسيير شؤون الدولة الإلخانية، التي يؤسسها هولاكو، ولا تخرج عن القوانين التي وضعها جنكيزخان.

تمكن هولاكو من الاستيلاء على العراق، ووجه أنظاره تجاه بلاد الشام، ففي سنة 657هـ/، بعث رسالة إلى أمير حلب يتوعده ويهدده، ويدعوه للاستسلام أو قتل جميع من في المدينة، فما كان على الملك الناصر، إلا أن أرسل ابنه العزيز حاملا الأموال والهدايا والتحف النفيسة، فقبل ذلك ولكنه شدد على حضور الناصر بنفسه. وفي سنة 658هـ/، زحف هولاكو على رأس أربعمائة ألف جنديا إلى بلاد الشام، فاستولى على حرّان والرها بالأمان، ودخل بلدة سروج وقتل جميع سكانها، وارتكب المغول مجازر فضيعة عند منبج، وهزموا جند حلب وحاصروها، ودخلت كتائب من المغول المغرَّة وخربوها. أما الملك الناصر الأيوبي فهرب إلى بادية الكرك والشوبك، تاركا دمشق وحلب في مواجهة المغول، فاستولوا على حماة وحمص، ثم دخلوا مدينة دمشق، وسار هولاكو بنفسه لحصار مدينة حلب، وضربها بالمنجنيق وشد عليها الحصار حتى دخلها فقتل سكانها وارتكب مجزرة رهيبة، حتى قيل إن قتلى حلب فاقوا بكثير عدد قتلى بغداد، ثم قتل جميع من كان في قلعة الحارم صغارا وكبارا، رجلا ونساءً، وذلك على الرغم من أنه أعطاهم الأمان. فلما استولى هولاكو على جميع البلاد وأراق دماء

[1] ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج 3، ص 663

[2] رشيد الدين فضل الله الهمذاني، المصدر السابق، ص 236

المسلمين ولم يرحم لا الرجال ولا النساء ولا الشيوخ ولا الأطفال، عين قائده كتبوغا نائبا له ووالیا على بلاد الشام، وترك معه عشرة آلاف جندي وعاد إلى الشرق، وأما ميّافارقين فقد قاوم أميرها الأشرف، حتى دخلها المغول، وقتلوا سكانها وقتل أميرها الأشرف، كما ألقي القبض على الملك الناصر الأيوبي وأخيه فقتلهما هولاكو[1].

وفيما يخص الأوضاع السياسية ببلاد الشام ومصر، فقد كانت مقسمة بين الأمراء الأيوبيين المتنافسين والمتآمرين على بعضهم بعضا؛ فكان من أبرز الأمراء الأيوبيين ببلاد الشام الملك الناصر الذي حكم دمشق وحلب. وقد ذكرنا كيف كانت نهايته البائسة، وكيف كان مصير بلاد الشام، الذي انتقل من حكم الأمراء الأيوبيين إلى حكم المغول، وذلك مع سقوط باقي الإمارات كالأكراد وغيرهم، ولولا الانقسام والتناحر بين الأمراء والفرقة، لما استطاع المغول الاستيلاء على بلاد الشام. أما مصر فقد انتقلت من حكم بني أيوب إلى حكم المماليك، وذلك بعد وفاة الملك العادل الأيوبي ومقتل ابنه توران شاه، ثم مقتل شجرة الدر، حتى وصل إلى السلطة أيبك قطز، والذي قتل رسل المغول بعد اتفاق جميع الأمراء المماليك. وكان إلى جانب أيبك قطز أمراء عظام أمثال الظاهر بيبرس، الذين رفضوا تسليم مصر لهولاكو. وقد قاد السلطان أيبك قطز جيشا لمواجهة المغول، حيث توجه بيبرس إلى غزة وطرد منها المغول، ثم لحق به السلطان قطز، ثم سار الجيش إلى وادي عين جالوت، حيث دارت معركة بين جيش المماليك والمغول يوم الجمعة 25 رمضان سنة 658هـ/1260م، انهزم المغول وقتل أميرهم كتبوغا، وكانت هذه المعركة فاتحة لاسترجاع بلاد الشام، والدخول في دوامة صراع مع المغول حول هذه البلاد. وقد خلف أيبك قطز بعد اغتياله الظاهر بيبرس، وولي سنجر على حلب وبلاد الشام وصارت بذلك مصر والشام تحت حكم دولة المماليك[2].

وكان المماليك قد استمدوا شرعية دولتهم من بعث الخلافة العباسية من جديد في القاهرة، وذلك حين نصب الظاهر بيبرس أميرا من الأمراء العباسيين خليفة للمسلمين، وصار الملك في يد المماليك، وبذلك شملت سلطة المماليك مصر والشام. وفيما يخص خضوع بلاد الحجاز، كان السلطان الظاهر بيبرس قد أقدم على عمارة المسجد الحرام بعد حريقه سنة 658هـ/1260م، ولما سار إلى الحج سنة 667هـ/1269م، اجتمع أمراء الحجاز على بيعته وبيعة الخليفة العباسي بالقاهرة[3]، ومنذ ذلك التاريخ صار الحجاز

---

[1] ابن العبري أبو الفرج غريغوريوس، تاريخ مختصر الدول، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص 242، 243، 244، 245

[2] المقريزي تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الأول، القسم الثاني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936، ص 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435

[3] السخاوي شمس الدين، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص 385، 386

خاضعا لدولة المماليك التي عينت نائبا لها مقره بجدة. أما اليمن، كان مطمع الدول بسبب موقعه الاستراتيجي، الذي يتحكم في البحر الأحمر، والمضائق والمسالك البحرية، هذا إلى جانب ثرواته وموارده الاقتصادية، مما أثار أطماع القوى المسيحية كالبرتغال، لكنه في واقع الأمر كان خاضعا لنفوذ دولة المماليك، مثله مثل مصر والشام والحجاز خلال هذه الفترة[1].

وفيما يخص العراق، الذي كانت تحكمه دولة الإلخانيين، انتقل إلى حكم الدولة الجلائرية، وذلك يعود إلى أن ايلكان نويان زعيم قبيلة الجلائريين، كان أكثر الزعماء إخلاصا لهولاكو، وشارك مع قبيلته في أشد المعارك، ورافق هولاكو في حركته إلى إيران، كما أن بعد وفاته انتقل ابنه آق بوقا لطاعة ودعم أباقا خان، ولما ولي أحمد توكادو الحكم بعثه لإخماد الثورة في بلاد الروم سنة 674هـ/1276م، فحقق نجاحا كبيرا، ولما مات خلفه ابنه حسين الذي أعلن الولاء والطاعة لأولجايتو، وربط علاقته أكثر بالإيلخانيين حين تزوج ابنة أرغون، وبذلك لقب ب "كوركان" -أي الصهر- وفي سنة 706هـ/1307م، حقق انتصارا ساحقا على كيران، فكافأه أولجايتو بأن عينه حاكما على أران، وبعد فترة كلفه السلطان أبو سعيد باستعادة خرسان من يسور، فنجح في ذلك، فكافأه بتعيينه حاكما عليها، وبعد وفاة حسين كوركان خلفه ابنه حسن بزرك. الذي استغل اغتيال السلطان أبي سعيد سنة 736هـ/1336م، ليتدخل في تعيين السلاطين الإيلخانيين والتدخل في شؤون الدولة، ولم تمض سنة 738هـ/1338م، حتى بسط نفوذه على بغداد وجل العراق. وفي سنة 741هـ/1340م، تمكن من إعلان نفسه سلطانا، وبذلك أعلن عن قيام الدولة الجلائرية، وقد اغتيل على يد زوجته سنة 744هـ/1344م[2]. وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان ولاية خاضع مباشرة لحكم الدولة الجلائرية، والذي اتخذت من مدينة بغداد عاصمة لها في فترتين مختلفتين، كما اتخذت من نبريز عاصمة لها، ومن البصرة كذلك عاصمة لها، فكان العراق مركز اهتمام للجلائريين، إلا أن العراق عانى من الصراعات السياسية والقحط، حيث أدت هذه الأوضاع إلى معاناة الناس وخراب مدن كمدينة ساوه، ولم تكن الحروب والقحط والظروف الطبيعية فقط اجتمعت على سكان العراق، بل أيضا الظلم والتعسف الذي ساد خلال فترات من هذه الحقبة[3].

وقد حكم ستة سلاطين جلائريين، وغالبا ما اتخذوا بغداد عاصمة لهم، إلا أنهم واجهوا خطر الأمير قرا يوسف صاحب إمارة القراقوينلو، وقبيلة القراقوينلو تركمانية

[1] سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن 1538-1635، الطبعة الخامسة، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 14

[2] شعبان طرطور، الدولة الجلائرية، دار الهداية، مصر، 1987، ص 8-21

[3] شعبان طرطور، المرجع السابق، ص 75، 78، 79

وتعني الخراف السوداء، وقد أخضع قرا يوسف الكثير من البلدان بما فيها الموصل والحلة وإربيل. فلما تعاظم خطر قرا يوسف، سار إليه السلطان الجلائري أحمد بن أويس من بغداد، ودارت بينهما معركة بالقرب من تبريز سنة 813هـ/1411م، انتصر فيها قرا يوسف، وبعد ذلك قتل أحمد بن أويس، وسار قرا يوسف وحاصر بغداد. وقد خرجت بغداد من حكم الجلائريين، كما فقدوا أيضا البصرة بعد أن استولت عليها إحدى قبائل العرب، وقد أبدى السلطان أويس الثاني شجاعة ورغبة في استرجاع ما فقدته الدولة الجلائرية، حيث استطاع سنة 820هـ/1418م، استرجاع البصرة من مانع أمير العرب، ثم اتجه لاستعادة مدينة بغداد في سنة 824هـ/1422م، ودارت معركة بين الفريقين، انتصر فيها شاه محمد بن قرا يوسف وقتل أويس الثاني. تجدر الإشارة إل أن آخر السلاطين الجلائريين كان السلطان حسين الثاني الذي اتخذ من مدينة الحلة عاصمة لملكه، حيث انقسمت العراق بين نفوذ الجلائريين وقراقوينلو وبعض مشايخ العرب، إلا أن السلطان حسين الثاني دخل في حروب مع أصفهان شاه بن قرا يوسف، انتهت بمقتل السلطان حسين الثاني وسقوط مدينة الحلة وزوال الدولة الجلائرية بالعراق على يدي أصفهان شاه بن قرا يوسف، فحلت محلها دولة قراقوينلو بالعراق سنة 836هـ/1433م[1].

[1] شعبان طرطور، المرجع السابق، ص 51، 55، 56

3_ الفتح العثماني للمشرق العربي

تعتبر الدولة العثمانية من أشد القوى الإسلامية، التي واجهت البيزنطيين وأطماع الصليبين في المشرق العربي، وتمكنت من تحقيق الوحدة الإسلامية، وإبطال المشاريع الاستعمارية الأوربية، وذلك منذ أن تجلى طموحها في ضم البلاد العربية، وبسط نفوذها على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والتحكم في المضائق والمسالك البحرية، وهذا دفع الدولة العثمانية إلى استغلال الظروف للسيطرة على بلدان المشرق العربي. ونحاول هي هذه الدراسة تقديم معارف ومعطيات حول الفتح العثماني لبلاد المشرق العربي.

كانت الدولة العثمانية منذ نشأتها تسعى إلى التوسع في أوربا الشرقية، ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية واقتصادية ومذهبية حولت أنظارها نحو المشرق العربي. وكان الخطر الصفوي الشيعي يؤرق السلاطين العثمانيين، وذلك بدءاً من السلطان بايزيد، فلم تعد مسألة توسع الدولة الصفوية نحو الشرق والغرب تزعج العثمانيين فقط، بل إن القبائل التركية على حدود الدولة العثمانية بدأت تعلن ولائها للسلطان الصفوي شاه إسماعيل، كما أن الشيعة داخل الأناضول الموالين للسلطان الصفوي، قد أعلنوا الثورة بزعامة شاه قولي، الذي عرف بالشيطان قولي، والذي بايع الشاه إسماعيل الصفوي سنة 1411م، وبعد صراع مرير قتل شاه قولي، واضطر من بقي من أتباعه للفرار إلى نواحي مدينة تبريز بأذربيجان. وكان السلطان سليم الأول، لما تسلم الحكم، وضع سياسة تقوم على القضاء على الخطر الصفوي، والتوسع شرقا تجاه المشرق العربي. ويبدو أن طرفا ثالثا دخل في الصراع سرا، وهم المماليك حيث تبادل السلطان المملوكي قنصوة الغوري رسائل مع السلطان الصفوي شاه إسماعيل، وفحوى هذه الرسائل التعاون والتحالف ضد العثمانيين، ودعم المماليك للصفويين[1].

كانت هذه المؤامرة، سببا في اتخاذ السلطان سليم خان، قرارا بحشد الجيوش وشن حملة عسكرية على الدولة الصفوية في 20 أبريل سنة 1514م، وقد اتجه الجيش العثماني نحو تبريز، لكن السلطان سليم خان واجه مشكلة خطيرة، وذلك بسبب تلك المؤامرات، حيث إن علاء الدولة أمير ذلغادر الموالي للمماليك، وبلاده تقع في الطريق المؤدي إلى عاصمة الصفويين، رفض تقديم المؤونة أو السماح للعثمانيين من شراء البضائع من عند التجار والناس عموما، ثم شن هجوما مباغتا على بعض فرق الجيش

[1] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 68، 69

العثماني فقتل ونهب، وبعد مضي حوالي سبعة أيام ألقي القبض على جاسوس فارسي داخل الجيش العثماني، مما زاد من إصرار السلطان على الحرب ضد الصفويين. وكان الزحف العثماني تجاه الصفويين يمثل خطرا وجوديا مما دفع القوات الصفوية لمواجهة العثمانيين، فدارت معركة عنيفة بين الفريقين عرفت بمعركة جالديران في 23 أغسطس، انتهت بانتصار الجيش العثماني واستيلائه على تبريز، وذلك بعد فرار شاه إسماعيل من المعركة، ولم يلبث أن انسحب الجيش العثماني من مدينة تبريز، كما أن العثمانيين انتقموا من الأمير علاء الدولة فقتلوه وضموا إمارته إلى أملاك الدولة العثمانية في يونيو 1515م[1].

وكان السلطان سليم الأول يعلم بنوايا شاه إسماعيل التوسعية الرامية إلى احتلال العراق والسام، أما السلطان المملوكي زادت مخاوفه بعد سقوط ذلغادر في يد العثمانيين، وبدأ في إعداد العدة، وانتقل إلى الشام، وصار يتفقد جاهزية مدنها للمواجهة، ثم استقر بمعسكره في حلب. تعد هذه التحركات تهديدا للعثمانيين، حيث سارع السلطان لتفادي الصراع فبعث رسلا إلى السلطان الغوري، ولم يكن الغوري لبقا في كلامه، فأشار عليه خاصة مجلسه أن يبعث العلماء لعقد الصلح، لكنه خالف رأيهم وبعث سفارة على رأسها كاتم سره الدوادار، فغضب السلطان سليم الأول وأعلن الحرب على المماليك، وقاد الجيش إلى حلب، ودارت معركة عنيفة بين الفريقين بمرج دابق في24 أغسطس 1516م، انهزم المماليك وقتل السلطان المملوكي الغوري، وبذلك وقعت المدن الشامية الواحدة تلو الأخرى في قبضة العثمانيين، وسار بعد ذلك السلطان سليم خان نحو مصر. فلما بلغ المماليك خبر الهزيمة ومقتل الغوري، اتفقوا على تنصيب طومان باي سلطانا، فأرسل هذا الأخير جيشا إلى غزة لوقف التقدم العثماني، إلا أنه فشل في ذلك، وأشار عليه الأمراء بالخروج إلى الريدانية القريبة من القاهرة، وتحصينها واتخاذها قاعدة في مواجهة العثمانيين، وبذلك وقعت معركة الريدانية بين الطرفين في 23 يناير 1517م، انتصر فيها العثمانيون، ودخل السلطان سليم الأول القاهرة، وبعد مدة يسيرة قتل طولون باي، وعين خاير بك واليا على مصر، وبذلك صارت مصر والشام تحت حكم الدولة العثمانية[2].

يبدو أن الحجاز ظلت تابعة لمصر، فبمجرد استيلاء السلطان سليم الأول على مصر ودخوله مدينة القاهرة، حتى سارع الشريف بركات بن محمد أمير الحجاز إلى إرسال ابنه أبي نمي بن بركات يحمل معه البيعة والولاء للسلطان العثماني، الذي أرسل قوات إلى مدينة جدة، وذلك للتمركز في القاعدة العسكرية البحرية، وتحل محل المماليك

[1] المرجع نفسه، ص 69، 70، 71

[2] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 97

في مواجهة الأطماع البرتغالية، وعين عليها حسين الرومي، الذي خضع مباشرة لوالي مصر، وبذلك صار الحجاز خاضعا للدولة العثمانية[1]. أما العراق، كان السلطان سليم الأول قد استولى على بلاد الأكراد والموصل، وذلك بعد معركة جالديران، ولما توفي خلفه ابنه السلطان سليمان القانوني (974-926هـ/1520-1566م)، وكان سلطانا عظيما هابته أوربا بأسرها، وكان طموحا سعى إلى توسيع مساحة الإمبراطورية العثمانية، ومن ذلك استكماله فتح العراق[2].

وقد استغل السلطان سليمان الأحداث بشكل جيد، حيث إن السلطان الصفوي شاه إسماعيل توفي سنة 1524م، فاغتنم الفرصة ذو الفقار خان زعيم قبيلة الموصللو الكردية، واستولى على بغداد بعد قتله واليها الصفوي إبراهيم، ثم أعلن البيعة والولاء للسلطان سليمان القانوني. وفي عام 1530م، قاد السلطان الصفوي طهماسب حملة عسكرية لاسترجاعها، لكنه انهزم وفشل في تحقيق ذلك، وكان ذلك يمثل نقطة تحول، حيث اتجهت حملة عسكرية بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا من حلب واستولت على تبريز، ثم قاد الحملة السلطان سليمان واستولى على بغداد مرة ثانية، وفر منها واليها قزل باش، وعين السلطان سليمان باشا المجري واليا عليها، ولم يدم طويلا حتى عين إياس باشا خلفا له، وفي سنة 1546م، تمكن إياس باشا من ضم البصرة، وجميع المناطق المجاورة لها. وتجدر الإشارة إلى أن الصفويين تمكنوا من السيطرة على بغداد والعراق إجمالا سنة 1602م، لكن السلطان مراد الرابع استطاع فتح العراق مرة أخرى سنة 1636م، ومنذ هذا التاريخ بقي العراق تحت الحكم العثماني إلى غاية الحرب العالمية الأولى[3].

وفيما يخص اليمن، فقد بدأ الوجود العثماني بها منذ عام 1539م، حيث بسطوا نفوذهم على المناطق الساحلية من جيران شمالا إلى عدن والشحر جنوبا، أما الزيدية استولت على الجبال والهضاب المرتفعة، وكان سلمان باشا مكلفا بشؤون اليمن، حيث بذل جهودا في تنظيم الإدارة والجيش، وفي سنة 1541م عين مصطفى باشا أول والي على اليمن. وقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة توسعية تدريجية في اليمن، حيث توغلت في المناطق الداخلية ثم مختلف المناطق، حتى وصلت إلى صعدة شمالا في عهد ولاية إزدمر باشا، وقد واصل العثمانيون تقدمهم، حتى تمكنوا من القضاء على الإمارة الزيدية، واستمر العثمانيون في مواجهة البرتغاليين من جهة، وفرض سلطانهم على اليمن من جهة أخرى إلى غاية أن انبعثت الإمامة الزيدية من جديد، وحشدت المقاتلين

---

[1] المرجع نفسه، ص 97

[2] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 90

[3] المرجع نفسه، ص 90، 91، 92، 93

لطرد العثمانيين من اليمن وبالفعل نجحت في تحقيق انتصارات مقابل انسحاب الجيش العثماني من منطقة لأخرى، حتى لم يعد لهم وجود إلا في زبيد، حيث حوصر الوالي العثماني حسن باشا، الذي ثبت هو وجنوده ورفضوا الاستسلام، وذلك سنة 1555م، وبقي الخطر محدقا بالعثمانيين، حتى جاءت قوات عسكرية عثمانية ضخمة بقيادة سنان باشا سنة 1569م، استطاعت استرجاع اليمن من جديد وإنهاء الخطر الإمام الزيدي[1].

[1] سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن 1536-1635، ط 5، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 170، 171، 172، 173، 174، 247، 249

4-طبيعة الحكم العثماني في المشرق العربي

عرفت بلدان المشرق العربي تعاقب العديد من الدول على حكمها، لم يكن للعرب موطأ قدم في منظومة السلطة، حيث حكم البلاد العربية العجم في بلاد الشام، ومصر، والعراق، واليمن، وذلك باستثناء الحجاز، الذي خضع لحكم غير مباشر من قبل هذه الدول، حيث كان دوما خاضعا لحكم العائلات الشريفة، وقد شهدت بلدان المشرق العربي هذه الوضعية في ظل الحكم العثماني. ونحاول في هذه الدراسة الإلمام بطبيعة الحكم والإدارة في الولايات العربية.

كان السلطان العثماني على هرم السلطة حسب التنظيم الإداري، ويعتبر نفسه مسؤولا على المسلمين مثله مثل الخلفاء، ولهذا وجه جهده في الدفاع عن الأمة باعتباره حامي الحمى، وحمل على عاتقه مواجهة الشيعة، وفرض الأمن، وحامي الشريعة والأماكن المقدسة، ويتولى تنظيم الحج، وأوكلت هذه المهام إلى جهازين، هما الجهاز الحاكم والجهاز الإسلامي. وكان الجهاز الحاكم، يتحكم في شؤون الحرب والإقطاع وعرف تغيرا وتطورا خلال القرن الخامس عشر، حيث إن على رأس كل إقطاع حاكم يخضع له مجموعة من الجند. وقد تكونت هذه التنظيمات الإقطاعية من ثلاثة فئات. الفئة الأولى تسمى تيماز، وهو إقطاع يحكمه تيمازجي. والفئة الثانية، تسمى زعامت، وهو إقطاع أكبر يحكمه زعيم، وهذان الإقطاعان يخضعان لنظام التفتيش من قبل موظف حكومي يعرف بالدفتر داريون. إذ أن الأصل في تسمية الإقطاعات تعود إلى قيمة تحصيل المال، فإن كان قليلا سمي تيماز، وإن كان كثيرا سمي زعامت. أما الفئة الثالثة، يسمى الخاص، وهو إقطاع كبير لا يمنح إلا للولاة والباشوات، وكانت هذه الإقطاعات تساهم بآلاف الجنود في حملات السلطان العسكرية[1].

الحقيقة، أن السلاطين العثمانيين لما رأوا فساد البكلربكوات خاصة في توزيع وتنظيم الإقطاعات، بدأوا في تقوية الدفشرمة والاعتماد عليهم، وهم شباب البلقان الذين جندوا في الجيش، ومنهم من اعتلى حكم وتسيير الولايات بما في ذلك الولايات العربية، ومنهم من شكل الحرس السلطاني ويعرفون بقابي قولاري، ولكن الجزء الأكبر تشكل منه الجيش الإنكشاري، الذي كان يقود فصائله آغا، وساهم هذا الجيش في فتح البلاد العربية، وبحكم طبيعة النظام العثماني، فكان يغلب على الحكم في الدولة والولايات النظام العسكري، فكان الصدر الأعظم أعلى سلطة في الدولة بعد السلطان، بالإضافة إلى الدفتر دار المسؤول على الأموال[2].

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 50، 51، 52

[2] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 52، 53

الحكم في الولايات العربية كان يتأرجح بين الحكم المباشر وغير المباشر، ولكن عموما كان حكما مباشرا نظرا للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لبلدان المشرق العربي مثلما كان حال ولاية حلب وغيرها من الولايات العربية بالمشرق[1]. وتجدر الإشارة إلى أن في الحكم المباشر، كان الموظفون الإداريون يعينون من الوالي وكذلك السلطان، حيث إن قائد الجيش والدفتر دار المسؤول على الضرائب والأموال، كان من قبل السلطان. وهذه الوظائف والمناصب تعددت، مثل آغا قائد الجيش، وقاضي العسكر، والخزناجي وكيل الخزنة، والخوجة كاتم السر، ووكيل الخرج أمير البحر، وشيخ الإسلام المفتي، وغيرهم. فمثلا في اليمن، عُين الوالي وإلى جانبه الكتخدا أو الكيخيا وهو وكيل الوالي أي رئيس ديوانه، والدفتر دار، والسناجق، والأغاوات وغيرهم من الموظفين العثمانيين[2].

كان نظام الحكم في الولايات، يقوم على ثلاثة أركان. الركن الأول، الإدارة المالية، التي مثلت أولويات السلطة العثمانية، واهتمام الولاة، نظرا لأهمية الأموال المتدفقة إلى خزينة الدولة. الركن الثاني، القضاء، نظرا لأهمية القاضي في الفصل في دعاوى الرعية وإحقاق العدالة الاجتماعية، والنظر في المظالم. الركن الثالث، الدفاع، المتمثل في الجيش العثماني المرابط في الولايات، ودوره هام في حماية الولاية من الأخطار الخارجية، والقضاء على الثورات والاضطرابات، والقيام على بقاء الولاية خاضعة للسلطة المركزية. وكانت الولايات خاضعة للسلطة المركزية العثمانية، إلا أن هذا الأمر بدأ يتراجع تدريجيا في القرن السابع عشر، حيث ظهر الطموح السياسي للعناصر المملوكية والعائلات الحاكمة المستبدة بحكم الولايات[3].

وقد قُسم المشرق العربي إلى ولايات، ففي بلاد الشام كانت مقسمة إلى ولاية دمشق وولاية حلب وولاية بيروت وولاية طرابلس وولاية صيدا، ثم أضافوا ولاية صيدا وولاية فلسطين وولاية عكا، ونظرا للظروف السياسية أعادوا التقسيم الإداري، فجعلوها ثلاث ولايات فقط، وهي ولاية حلب، وولاية الشام، وولاية بيروت[4]. وكانت مصر تشكل ولاية. أما اليمن، في بادئ الأمر قبل تعيين الوالي، كان التركيز على زبيد

---

[1] محمد التونجي، التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988، ص 213

[2] سيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص 173

[3] عبد الوهاب بكر، العلاقات الاجتماعية في مصر العثمانية دراسة لوثائق ديوان الروزنامة وأحكام المحاكم الشرعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988، ص 123

[4] محمد التونجي، المرجع السابق، ص 214

وعدن، ثم صارت صنعاء. وهناك ولاية الحجاز. أما العراق فكان يضم ولاية بغداد، وولاية الموصل وولاية البصرة. وكانت هذه الولايات تضم سناجق ونواحي، فمثلا ولاية البصرة، ضمت ثمانية سناجق وثلاثة نواحي[1].

خلاصة القول، إن الحكم العثماني ونطمه الإدارية والعسكرية، كان في بادئ الأمر لا يخرج عن كونه نظاما عسكريا فيه بعض المظاهر المدنية، والطابع العسكري جعل الحكومة مركزية بالنسبة للولايات العربية، وهذا على عكس بعض الولايات الأخرى، نظرا لأهميتها السياسية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، إلا أن هذا النظام كما رأينا في الدراسة، لم يعمر إلا نحو قرن من الزمن، حتى بدأت تظهر ملامح الاستقلال الإداري، والاستحواذ على مقدرات الولايات العربية من قبل ولاتها، ورغم الإصلاحات السياسية والإدارية والعسكرية، التي باشرت بها الدولة العثمانية، إلا أنها جاءت متأخرة، فاختلت بذلك موازين القوى، وتجلت النزعة القومية والاستقلالية بالمشرق العربي.

[1] خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية 1638-1750، ط 1، دار الرافدين، بيروت، 2018، ص 48، 49، 50، 51

5-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المشرق العربي

عرف المشرق العربي حالة حضارية متنوعة على كافة الأصعدة، عادة ما كانت تتأثر بالأوضاع السياسية المتقلبة، وذلك حسب الظروف السائدة من صراع وحروب أو استقرار وأمن، وكذلك همم السلاطين ونظم الدول الحاكمة. وفي خضم هذا المضمار التاريخي الحضاري، شهد المشرق العربي واقعا حضاريا في ظل الحكم العثماني والذي نبينه في هذه الدراسة.

الأوضاع الاجتماعية

الدولة العثمانية حين ضمت المشرق العربي، حاولت الحفاظ على جميع نظمه ومن ذلك النظم الاجتماعية، فتعاونت مع سادة المجتمع العربي، ولم تحاول تغيير النظام الاجتماعي المعمول به، وذلك حفاظا على الاستقرار والسلم الاجتماعي من جهة، وتأمين مصالحها الاقتصادية من جهة أخرى. ويمكننا القول، إن الزوايا أو التكيات والطرق الصوفية كان لها تأثير بالغ في المجتمع، والأمر لم يقتصر على عامة الناس، بل إن تأثسرها الروحي بلغ إلى أعلى منازل السلطة، التي أولت اهتماما بالغا. ونذكر أمثلة دلت على اهتمام السلاطين بالتكيات، وذلك راجع لتأثيرها العميق في المجتمع العربي، حيث إن السلطان سليم حين انتقل من حماة، قام بتفقد الزوايا وأحوال المتصوفة وبالأخص التكية الكيلانية، وبعد ذلك انتقل إلى دمشق[1].

يبدو أن اهتمام الولاة بجمع المال أرهق كاهل الفلاحين، الذين تخلوا عن أراضيهم فصارت العديد من القرى مهجورة وتحولت الأراضي إلى بوادي وصحاري، وهذا تسبب في ضرر اجتماعي لعامة الناس، مثلما وقع ببلاد الشام خاصة ولاية حلب. والجدير بالذكر، أن نشير إلى الروابط الاجتماعية بين العثمانيين والعرب، حيث وقع الارتباط بين العسكر العثماني والعرب خاصة في الأرياف، كما أن المدن العربية عرفت وفود طلبة عثمانيين راغبين في تعلم اللغة العربية، ومتشوقين للتعلم على يدي شيوخ التكية والمتصوفة، كما أن الباشوات وحتى الأسر العثمانية النبيلة كانت تحاول التقرب من التكية ببلدان

[1] محمد التونجي، المرجع السابق، ص 213

المشرق العربي. والأمر المثير للاهتمام، أن المجتمع العربي أثر وكذلك تأثر بالمجتمع العثماني عموما، وذلك من حيث العادات والتقاليد كاللباس، وهيئة المنازل، والموسيقى، والأسماء والكنى وغير ذلك[1].

وقد استوطن المدن العربية الكثير من الوافدين عليها من الديار العثمانية، فكانت لهم أحياء تميزت بأسمائها، كما امتزجوا في المحيط الاجتماعي العربي، فامتزجت العادات والتقاليد، ورغم أن الجنود الإنكشاريين غالبا ما كاون يثيرون الشغب والفتن ويعيثون فسادا ونهبا في أموال الناس، مما سبب في أزمات اجتماعية، إلا أن هؤلاء الجنود في حالات كثيرة امتزجوا مع السكان وتصاهروا معهم وسكنوا المدن والبلدات، وانتقلوا من وافدين إلى فئات اجتماعية ضمن فئات المجتمع العربي، ونظرا لظلم السباهية وبطشهم بالناس في الأرياف، كانت الأسر الغنية تلجأ إلى المصاهرة معهم لتجنب ظلمهم، ونجم عن التفاعل الاجتماعي بين الفئتين عائلات نبيلة، كان لها أثر على كافة الأصعدة مثل آل الحراكي بحماه[2].

ونشير إلى أن الدولة العثمانية لما بدأ يظهر عليها الضعف، سادت ظاهرة تملك الولاة بولاياتهم، واستئثار مواردها دون الدولة، والتعسف في حق الناس، والجور والظلم في جباية الضرائب، مما أرهق كاهل السكان في المدن والأرياف، والأمر برمته كان ناتجا عن نظام الالتزام، الذي كانت له عواقب وخيمة على المجتمع العربي، هذا مع حالات النهب والسلب التي أقدم عليها الإنكشارية من فترة إلى أخرى، وشاركوا الناس أقواتهم وانتهكوا حرماتهم[3].

ولا بد من الإشارة إلى أن المجتمع كان متنوعا عرقيا ومذهبيا، حيث ضم العرب والأكراد والتركمان واليهود خاصة ببلاد الشام، ثم كذلك وفد الأرمن على بلاد الشام، هذه القوميات وغيرها شكلت المجتمع العربي، والذي اختلفت أماكن استقرار الأقليات القومية باختلاف البلاد العربية كالشام، ومصر، والعراق، والحجاز، واليمن. وقد تنوعت في المجتمع الطوائف الدينية والمذهبية من المسلمين وهم الأكثرية، والشيعة، والمسيحية، والدرزية،

---

[1] محمد التونجي، المرجع السابق، ص 213، 214، 215، 216

[2] محمد التونجي، المرجع السابق، ص 216، 217

[3] محمد ضياء الدين الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، الجزء الأول، مكتبة نهضة مصر، مطبعة لجنة البيان العربي، 1950، ص 106، 107

واليهودية. وكان العثمانيون على المذهب السني الحنفي فكثيرا ما وقعت الفتن بين الجيش العثماني وهذه الطوائف، فمثلا ببلاد الشام وقعت الفتنة بين العثمانيين والشيعة، فدارت اشتباكات بين الطرفين، أدت إلى فرار هؤلاء إلى الجبال وترك أحيائهم وقراهم، مثلما وقع بولاية حلب وغيرها، حيث شهدت حلب معركة وقعت عند جامع الأطروش، قتل فيها الكثير من السادة الأشراف. والأمر لم يقتصر على الشيعة، بل إن الفتنة طالت الدروز أيضا، الذين اشتبكوا أيضا مع الإدارة الحاكمة واضطر بعضهم إلى الرحيل عن قراهم. وكان الانصهار اللغوي واضحا في المجتمعين العربي والعثماني، من حيث الأسماء والعديد من الكلمات المتداولة[1].

تجدر الإشارة إلى أن النكبات السياسية وتداول الدول على حكم البلاد العربية، تسبب في مجازر رهيبة وسلب ونهب مقدرات العرب، فالدول تتصارع والعقاب بالموت يقع على السكان، فمثلا عانى المجتمع العراقي الويلات مدة ثلاث سنوات، من قتل في بادئ الأمر إلى إذلال ونهب وسلب بعد ذلك، ففي سنة 1623م، استولى الجيش الصفوي على مدن العراق، فقتل سكانها ونهبها وخربها، وكانت مدينة الموصل أكثر المتضررين، حيث فقد الكثير من أهلها أرواحهم بسبب شدة الحصار، ولما سقطت عاث فيها الصفويون قتلا ونهبا وحرقا، وحين منح السلطان الصفوي عباس حكمها لقاسم خان، بقي طيلة ثلاث سنوات يرهب الناس، ويقتل وينهب هو وجنده كما يشاء، حتى تمكن الجيش العثماني من القضاء على الصفويين واسترداد العراق منهم. وقد عانى المجتمع البغدادي، مثلما عانى المجتمع الموصلي إلى أن استرجع السلطان العثماني مراد الرابع مدينة بغداد سنة 1638م[2].

وكان المجتمع المصري مثله مثل باقي المجتمعات العربية، يعاني من التفاوت الطبقي، الذي أثر بشكل مباشر على الحياة العامة، وقد تجلت المعاناة من خلال النظرة الاجتماعية الفوقية، إلا أن التجار كانوا أفضل حالا، وذلك من تجاوزات الطبقات الاجتماعية العليا في حق الطبقات الدنيا. وكانت الطبقة

---

[1] محمد التونجي، المرجع السابق، ص 218، 219

[2] سيار الجميل، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل في العهد الجليلي 1726-1834، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988، ص 239

الاجتماعية الأعلى تضم الباشا أو الوالي، الذي يملك كل شيء من قوة ومال وسلطة، والعائلات النبيلة دخلت في هذه الطبقة، وذلك إلى جانب قاضي القضاة، ويليه أعوان القضاء من المفتين والعدول. وقد تميز رجال الطبقة الحاكمة عن غيرهم بالألقاب والتشريفات، نذكر على سبيل المثال: الجناب العالي، فخر ذوي المعالي، فخر الأكابر الصلحاء، فخر الأماجد، فخر الأعيان، قدوة الأمراء الكرام، عين الكبرا الفخام، عالي الشأن، كمال الأعزة، وغيرها من ألقاب التشريفات. وكانت النساء من الطبقة الحاكمة يتمتعن بهذه الألقاب والتشريفات، في حين كانت نساء العامة يلقبن بالحرمة أو امرأة. والأمر الذي لا بد من الإفادة به، أن السلطة العثمانية في الولايات العربية، اهتمت بثلاثة أمور، وهي المال، والقضاء، والجيش، وذلك لاعتبارات مالية وسياسية، وأهملت مقابل ذلك الصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية عموما[1].

وتعتبر الألبسة إحدى أهم المظاهر الاجتماعية، التي تميز المجتمعات عن بعضها، فالمجتمع العربي تميز بأنواع مختلفة من الألبسة، نذكر على سبيل المثال: السروال العثماني، وهي كلمة تركية كانت في الأصل تنطق "شروال"، والصدرية الكشمير، والقمباز، واللاستيك أي الجزمة، والطربوش، والذي كان منتشرا في أوساط الأثرياء. أما الفئات المثقفة، فقد تأثرت بالثقافة الغربية، مما أثر في عاداتهم وتقاليدهم وطبيعة لباسهم، الذي صار مشابها للباس الأوربي، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهذا كان شائعا في بيروت، التي كان يسكنها طوائف مختلفة كالمسلمين السنة والشيعة، والمسيحيين، واليهود، وكانت معاملات الإرث والأوقاف والديون والشكاوى وغيرها من المعاملات، تسجل في سجلات المحكمة الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أن التأثير الأوربي، لم يقتصر على طبيعة اللباس أو سلوك الأفراد والجماعات، بل شمل أيضا اقتناء الأثاث الفرنجي كالأسرة، والطاولات، والكراسي، والخزانات، بالإضافة إلى السكاكين والشوك والملاعق الإفرنجية[2].

---

[1] عبد الوهاب بكر، المرجع السابق، ص 123، 125، 126، 127

[2] حسان حلاق، الحياة الاجتماعية في بيروت في القرن التاسع عشر في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988، ص 291

الأوضاع الاقتصادية

اهتمت الدولة العثمانية منذ نشأتها بالتجارة، وكان لهذا الأمر انعكاس إيجابي، لما صار المشرق العربي في ظل حكم العثمانيين، حيث اهتمت الدولة وولاتها بفرض الأمن في الطرق والمسالك التجارية البرية والبحرية، وأنشأوا القلاع على امتداد الطرق لحماية القوافل التجارية، وسيروا دوريات حفاظا على أمن التجار وبضائعهم، كما أنشأوا الخانات أي الفنادق، وذلك حتى يرتاح التجار من عناء السفر، وتوفر لهم الأطعمة والأشربة والمبيت، ويأمنون على تجارتهم. وقد حافظت الدولة العثمانية على النظم التقليدية التي كانت بالبلاد العربية، ولم تتدخل السلطة العثمانية في تغيير ذلك، بل حافظن عليه رغبة في استمرار تدفق التجارة والعائدات المالية، وهذا هو حال السياسة العثمانية في جميع المجالات.

يبدو أن الولايات العربية بعد فترة عرفت تنظيما إداريا محكما على كافة الأصعدة. وفيما يخص التجارة، كانت هناك مصالح ومؤسسات إدارية ومالية وأمنية خصصت للرقابة والتفتيش وتنظيم النشاط التجاري، ونذكر منها محكمة التجارة، ومحرر المقاولات، ودائرة الاستنطاق، ولجنة الطرق والمعابر. وكانت هذه المصالح أو الدوائر تضم العديد من الموظفين، مثل الدفتر دار، والمكتوبجي، والتذكرجي، والمحاسبجي، واليوزباشي، وغيرها من الوظائف، كما انتشرت ألقاب عائلات في مجال التجارة. والأمر الملفت للاهتمام، التقارير التي أشارت إلى النشاط التجاري في الدكاكين، وحركة البضائع في الموانئ من سلع أوربية قادمة، وسلع عربية تحمل إلى السفن التجارية المختلفة، وشهدت المدن نشاطا تجاريا كثيفا، حتى إن الناس صارت التجارة تلازمهم نهارا وليلا، ولم يعد لهم اهتمام بمجالس السهر وغيرها، مثلما كلن الحال في مدينة بيروت[1].

فيما يخص الزراعة، كان اهتمام الدولة العثمانية بالتجارة أكثر من الزراعة، وقد حافظت على النظام الإقطاعي، الذي كان سائدا في العصور الوسطى، وواجه الفلاح مشاكل في تسويق منتجاته، وذلك بسبب المنتجات الأوربية عالية الجودة ورخيصة الثمن، التي جلبت من أوربا، وكان ذلك بفضل

[1] حسان حلاق، المرجع السابق، ص 289، 292

الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا، وأدت إلى تطور آلات الإنتاج الفلاحي. وكان الإنتاج الصناعي القائم على الحرف كالنسيج، والدباغة، والخياطة، وصناعة الجلود رائجا في المشرق العربي، رغم الضرائب المفروضة والتي أرقت الحرفيين، وقد تركت الدولة العثمانية النظام المعمول به في هذا المجال، ولم تسع إلى تغييره، ولكن كل شيء تغير مع ظهور الثورة الصناعية بأروبا، حيث تم تعويم الأسواق العربية بالمنتجات الأوربية، ما أدى إلى كساد منتجات الحرفيين العرب.

تشير الدراسات الغربية إلى أن المشرق العربي، كان مزدهرا في مجال الزراعة، وكان ينتج فاكهة وثمارا متنوعة وذات جودة، أبهرت في شكلها وحجمها ومذاقها كل زائر وعابر، وأبهرت التجار الأوربيين بوفرة إنتاج القطن الطويل التيلة، ونظرا لجودته وندرته كان هؤلاء التجار يتنافسون على شرائه، وأغلب مزارع هذا النوع من القطن كان ينتشر في ثلاثة قرى بعكا، في حين كان إنتاج القطن الصغير التيلة في منطقتي اللد والرملة بفلسطين، وكان هذا النوع من القطن على خلاف النوع الأول تنتشر زراعته في جميع بلاد الشام، وكانت تربية المواشي منتشرة بكثرة في أرياف وبوادي بلاد المشرق العربي، واشتهرت مواشي غوطة دمشق بكثرة إنتاج اللحوم والألبان، وتتميز بالوزن الثقيل والمناعة من الأمراض، وكثرة التحمل. ولا بد من الإشارة إلى زراعة التبغ وإنتاجه بالبلاد العربية، ظهر منذ القرن السابع عشر، وكان الفلاحون يملكون الخبرة والمهارة في طرائق وتقنيات الإنتاج وكذلك صناعة الآلات الفلاحية كالمحراث الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي نشاط زراعي، هذا بالإضافة إلى المنجل كأداة لا يمكن الاستغناء عنها في موسم الحصاد بالإضافة إلى عتاد وأدوات أخرى احتاجها الفلاح العربي في ذلك العصر[1].

خلاصة القول، إن عناية العثمانيين بأنواع التجارة بالمشرق العربي، فاق اهتمامهم بالزراعة والصناعة، ولم يعيروا اهتماما بالغا لإعادة ضبط وتغيير النظم الاقتصادية الرائجة ببلاد العرب، بل كان حرصهم على الجباية وجمع الضرائب، وأولوا اهتماما بالجيش والغزو، ورغم ذلك كانت السياسة العثمانية

[1] إيرينا سميلكا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 1989، ص 70، 71، 72

القائمة على عدم التدخل، وإبقاء نظام الزعامات وغيره قائما، حيث استمر الإنتاج وكثرت الغلاة، والأمر برمته تغير وتدهور بظهور الثورة الصناعية بأروبا، وتدخلها في الشأن الداخلي للمشرق العربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

1-ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2000
2-السخاوي شمس الدين، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979

3-ابن العبري أبو الفرج غريغوريوس، تاريخ مختصر الدول، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997
4-عزتلو يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ
5-المقريزي تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936
6-الهمذاني رشيد الدين فضل الله، جامع التواريخ، تاريخ المغول الإلخانيون، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960

قائمة المراجع

1-إيرينا سميلكا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 1989
2-حسان حلاق، الحياة الاجتماعية في بيروت في القرن التاسع عشر في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988
3-خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002
4-خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية 1638-1750، ط 1، دار الرافدين، بيروت، 2018
5-سيار الجميل، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل في العهد الجليلي 1726-1834، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988
6-سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار)، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007
7-سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن 1536-1635، ط 5، دار الأمين، القاهرة، 1999
8-شعبان طرطور، الدولة الجلائرية، دار الهداية، مصر، 1987، ص 8-21
9-عباس إقبال، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة عبد الوهاب علّوب، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2000
10-عبد الوهاب بكر، العلاقات الاجتماعية في مصر العثمانية دراسة لوثائق ديوان الروزنامة وأحكام المحاكم الشرعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات

والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988
11-عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1922-1516)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985
12-محمد التونجي، التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية المورسيكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للفنون، تونس، 1988
13-محمد ضياء الدين الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، الجزء الأول، مكتبة نهضة مصر، مطبعة لجنة البيان العربي، 1950
14-يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود، المجلد 1، مؤسسة فيصل، تركيا، 1988 أحمد شيمشيرغيل، سلسلة تاريخ بني عثمان، ج 1، ترجمة مهتاب محمد، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016